

قوانين . هراسيم . قرارات ، الخ .

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٣٠٠٠ ج م فى ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ المالية باب "عروضات عمومية" اعتماد اضافى بمبلغ ٣٠٠٠ ج م (ثلاثة آلاف جنيه) لما يتطلبه مشروع التدريبسكرى لطلاب الجامع الأزهر والمعاهد الدينية .

ويؤخذ هذا المبلغ من زيادة إيرادات ميزانية الأزهر على مصروفاتها فى السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - لكل رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى عابدين فى ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٥٧ (١٩ فبراير سنة ١٩٣٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
محمد هاشم محمد محمود

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٣٩

باعتاد انشاء قوة بحرية للدفاع عن الشواطئ المصرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعتمد انشاء قوة بحرية للدفاع عن الشواطئ المصرية مكونة من تسع قطع تكاليفها ١,٠٢٣,٠٠٠ ج م (مليون وثلاثة وعشرون ألف جنيه) على أن تدرج هذه التكاليف مع ما يلزم من اعتمادات الصيانة فى ميزانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠

مادة ٢ - لكل وزيرى المالية والدفاع الوطنى تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى عابدين فى ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٥٧ (١٩ فبراير سنة ١٩٣٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الدفاع الوطنى وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
هسين كبرى محمد هاشم محمد محمود

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ١ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" الباب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد اضافى قدره ٤٠,٠٠٠ ج م (أربعون ألف جنيه) لشراء مهمات وأدوية وآلات جراحية وحفظها لاستعمالها عند الطوارئ الفجائية ؛

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى عابدين فى ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٥٧ (١٩ فبراير سنة ١٩٣٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الصحة العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
حامد محمود محمد هاشم محمد محمود